اثر الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستديمة

أ.د. بان صلاح عبد القادر
كلية القانون/ جامعة بغداد
Email : Dr.ban@colaw.uobaghdad.edu.iq

الملخص

من اهم مقومات تحقيق التنمية المستديمة هو الاستناد على قاعدة تشريعية وما يهم موضوعنا التشريعات المالية ولو استعرضنا لاهم هذه التشريعات يظهر اولها وهي الموازنة العامة.

الموازنة العامة هي الاطار العام الذي يحكم عمليات الانفاق الحكومي ويلزم السلطة التنفيذية بمؤسساتها المختلفة أي تلزم بما رسمته هي مسبقا وما حددته من حيث تحقيق الأهداف الأساسية التي وضعتها والسياسات التي تبغي ان ترى النور في تطبيقها الفعلي، فالموازنة العامة عبارة عن الأداة الواقعية لتنفيذ السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدول، وبدون القاعدة المالية المستقرة لا يمكن للتنمية المستدامة ان تظهر وتتحقق .

طرح من خلال موضوعنا عدة أجوبة لعدة أسئلة منها :

- ما هي الأسس المالية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة؟
- ما هي الخطوات لبناء هيكلية التنمية المستدامة؟
- ما هي الأدوات المالية الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة؟
- هل لتحقيق التنمية المستدامة اثر متبادل على الموازنة العامة

وذلك عبر محاور رئيسية للبحث وهي

المحور الأول اطلالة على مفهوم التنمية المستدامة

المحور الثاني نظرة على الموازنة العامة واثرها في التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية : التنمية ، المستدامة ، الموازنة العامة ، القانون ، النفقات العامة.

The role of the general budget in achieving sustainable development

Prof. Dr. Ban Salah Abd Al Qader
College of Law / University of Baghdad
Email : Dr.ban@colaw.uobaghdad.edu.iq

Abstract

One of the most important elements of achieving sustainable development is relying on a legislative base. What matters to our subject is the financial legislation. If we review the most important of these legislation, the first of them appears, which is the general budget.

The general budget is the general framework that governs government spending operations and binds the executive authority to its various institutions, that is, it is committed to what it has drawn in advance and what it has determined in terms of achieving the basic goals it has set and the policies that want to see the light in their actual implementation. The general budget is the realistic tool for implementing the fiscal policy. And economic and social in countries, and without a stable financial base, sustainable development cannot appear and be achieved.

Through our topic, we ask several answers to several questions, including:

- What are the financial foundations on which sustainable development is based?
- What are the steps to build a sustainable development structure?
- What are the effective financial tools to achieve sustainable development?

key words: Sustainable development, public budget, government program, public expenditures.

المقدمة

من اهم مقومات تحقيق التنمية المستديمة هو الاستناد على قاعدة تشريعية وما يهم موضوعنا التشريعات المالية ولو استعرضنا لاهم هذه التشريعات يظهر اولها وهي الموازنة العامة .

الموازنة العامة هي الاطار العام الذي يحكم عمليات الانفاق الحكومي ويلزم السلطة التنفيذية بمؤسساتها المختلفة أي تلزم بما رسمته هي مسبقا وما حددته من حيث تحقيق الأهداف الأساسية التي وضعتها والسياسات التي تبغي ان ترى النور في تطبيقها الفعلي ، فالموازنة العامة عبارة عن الأداة الواقعية لتنفيذ السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدول ، وبدون القاعدة المالية المستقرة لا يمكن للتنمية المستدامة ان تظهر وتتحقق .

نطرح من خلال موضوعنا عدة أجوبة لعدة أسئلة منها :

- ما هي الأسس المالية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة؟
- ما هي الخطوات لبناء هيكلية التنمية المستدامة؟
- ما هي الأدوات المالية الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة؟
- هل لتحقيق التنمية المستدامة اثر متبادل على الموازنة العامة
- الإمكانيات المالية التي يملكها العراق لتحقيق التنمية المستدامة

وذلك عبر محاور رئيسية للبحث وهي

المحور الأول المفاهيم العامة للتنمية المستدامة

المحور الثاني اطلالة على الموازنة العامة ودورها في تحقيق التنمية المستديمة.

التنمية المستدامة

مصطلح التنمية كمفهوم عام لا يعد حديثا فهو كمفهوم علمي يدور حول النمو و الرقي بالأوضاع المحيطة نحو الأفضل ونحو التجديد ونحو التحسين .

فكل ما يحيط بنا من موارد قابلة للنمو اذا ما احسنا استخدامها واستغلالها بالشكل الأمثل الذي يمنح لنا التواجد المستمر لهذا المورد وغيره.

هل يمكن تجزئة التنمية الى مصادر ومنابع ومن ثم الى أساليب وهذه الأساليب لابد لها من إمكانيات مالية.

الحقيقة ان الإمكانيات المالية شرط أساسي للتنمية وبشكل دائمي ، من جهة أخرى نلاحظ ان انعدام التنمية يؤدي الى انعدام المصادر المالية . أي ان لهذين العنصرين مراكز اعتماد واحدة وكل واحد منهم يؤثر في الاخر بشكل مباشر وغير مباشر.

ان تطور الدول ونموها المستمر يعتمد اعتمادا كبيرا على التطوير .

خصوصا بعد ظهور الازمات العالمية ومخاطر المساس بحياة افراد المجتمع وهذا لم يقتصر على الدول النامية و انما حتى بالنسبة للدول المتطورة ومنها فرنسا التي تحاول تسن للمرة الأولى قانونا منهجيا بشأن اعتمادات الموازنة المخصصة للسياسات الإنمائية.[١]

اعتمد رؤساء الدول والحكومات عام ٢٠١٥ القمة الخاصة بشان التنمية المستدامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ التي تحدد اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي يتفرع عنها ١٦٩ غاية وتهدف هذه الخطة الى التصدي لتحديات العولمة بالاستناد المكونات التنمية المستدامة الثلاثة وهي البيئة و المجتمع و الاقتصاد، وتنظم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ خمسة عناصر هي كوكب الأرض والسكان و الازدهار والسلام والشراكات

التنمية المستديمة

هذا المصطلح بما يتضمنه من معاني عدة يحمل في طياته مهام صعبة على الدولة التي تحاول تحقيقها لصالح مواطنيها في الوقت الحالي و المستقبلي ، وتلقي عبئاً على الحكومات لكون ما يحيط بنا من ثروات وموارد ليست ملكا للجيل الحاضر فقط و انما يجب ان لا يغيب عن بالنا ابدا حقوق الأجيال القادمة في العيش الرغيد .

وقد ظهر المصطلح سنة ١٩٨٠ في وثيقة اشترك في إصدارها كل من الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة و الصندوق العالمي للطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والتعريف الصريح للمفهوم كان ١٩٨٧ الذي تم صياغته في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية برونتلاند رئيسة وزراء النرويج السابقة رئيسة اللجنة ب(مستقبلنا المشترك).[٢]

وكمفهوم يعود الى تقرير اللجنة المتعددة الاختصاصات المكلفة من برنامج الأمم المتحدة و الخاص بصياغة تعريف لمفهوم جديد للتنمية والذي تم إنجازه في أواخر عام ١٩٩٤ اذ حدد تقرير الموارد العالمية الصادر في عام ١٩٩٢تعريف التنمية المستدامة وفق مراحل متتالية :

المرحلة الأولى : التحول الى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة باستعمال اقل ما يمكن من الطاقة والموارد وتقليل الغازات و الملوثات .

المرحلة الثانية : السعي الى تحقيق استقرار النمو السكاني ومنع الاكتظاظ السكاني الذي ينجم عنه تلويث للبيئة

المرحلة الثالثة : تطوير نوعية الحياة الإنسانية عن طريق تطوير الإمكانيات الحياتية .

المرحلة الرابعة: الإدارة المثالية للموارد الطبيعية بحيث يمكن الانتفاع بالشكل الأقصى مع المحافظة على الموارد الطبيعية .[٣]

التنمية المستدامة لها ابعاد مختلفة الجوانب و لا تحصر في جانب دون الاخر و لا يمكن تقييد نطاق تطبيقها من هذه الجوانب ما تكون اجتماعية ومنها اقتصادية ومن أهمها الجوانب البيئية و الموارد الطبيعية وكذلك الجوانب التقنية المتطورة.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رؤية الحكومة نحو تحقيق عراق مسالم، من خلال اتباع نهج يعزز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. ٢٠١٥عام اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة – أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى ، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.[٤].

تتمثل هذه الأهداف بالقضاء على الفقر، القضاء على الجوع ، الصحة الجيدة والرفاه ،التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين ،المياه النظيفة و النظافة الصحية ، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ،العمل اللائق ونمو الاقتصاد ، الصناعة والابتكار و الهياكل الأساسية ،الحد من أوجه عدم المساواة ، مدن و مجتمعات محلية مستدامة، الإنتاج و الاستهلاك المستدام ،العمل المناخي ، الحياة تحت الماء ،الحياة في البر ، السلام و العدل والمؤسسات القوية ، الشركات من اجل الأهداف .[٥] ويدعم برنامج الأمم المتحدة استرشاداً

بوثيقة البرنامج القطري للعراق ٢٠٢٠-٢٠٢٤، الإنمائي أربعة مسارات تنموية مترابطة وشاملة، تدعمها استراتيجية أساسها الصمود، قادرة على تلبية احتياجات المجتمعات الأكثر ضعفاً. والمسارات الأربعة لوثيقة البرنامج القطري هي:

تعزيز الاستقرار

تعزيز النمو الاقتصادي للمجتمعات الفقيرة من أجل تحقيق سبل عيش مستدامة.

تحسين الحوكمة عبر مؤسسات تخضع للمساءلة، وتحمي حقوق الفئات الضعيفة، وتمهد الطريق لثقة متبادلة بين الدولة والمواطن.

تخفيف حدة التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ

تنفذ جميع أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتلافي الازدواجية وخفض نسبة الانفاق وضمان تقديم دعم منسق من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ ورؤية العراق للتنمية المستدامة[٦] ٢٠٣٠ .

وكذلك بينت اليونسيف اعتماد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وازدهاراً بحلول عام ٢٠٣٠. إن أهداف التنمية المستدامة، التي تعرف أيضاً على أنها «الأهداف العالمية»، هي دعوة للعمل على إنشاء عالم لا نُهملُ فيه أحداً.(٧)

الموازنة العامة

لا يخفى للقارئ خصوصا في وقتنا الراهن ماهية الموازنة العامة بتفاصيلها وعموميتها عموميات الموازنة تتمثل بالإجراءات السابقة لوضع الموازنة موضع التنفيذ تتمثل اهم هذه الإجراءات هي

أولا : عملية التخطيط

يعد التخطيط الأساس الذي تستند عليه جميع الأمور اذا ما اريد احداث أي تغيير في أي مجال و أي وقت يستلزم وضع خطط منهجية و استراتيجية للتطبيق هذه الخطط ابرزها ما يجد مجالها الحيوي في النطاق المالي ، هنا في هذه النقطة تظهر لنا أهمية اعداد الركيزة الأساسية للموازنة العامة برمتها أولها اعداد خطط التنمية والتي تكون من مهام مجلس الوزراء وفي الوقت نفسه يكون مجلس الوزراء مسؤولا عن متابعة حسن تطبيق خطط التنمية والاستراتيجيات الوطنية المقرة من قبل المجلس .(٨)

والجدير بالذكر ان عملية التخطيط اكثر شمولا من عملية الموازنة وذلك بسبب ان عملية التخطيط تعني بتكوين البرامج ، ورسم السياسات الأساسية ، ووضع الأهداف من اجل اتخاذ القرارات، في حين ان في الموازنة العامة يتم تحليل ما على الحكومة ان تؤديه من وظائف وانشطة ومهام لتنفيذ كل برنامج ، وتحليل البدائل لكل نشاط للوصول الى الهدف المطلوب وكذلك تفاضل بين كل من الإنجاز الكلي والجزئي للأهداف التي يتم وضعها مسبقا وبيان تكلفة تنفيذ هذا الإنجاز .(٩)
وهي البرنامج الحكومي او المنهاج الحكومي.

المنهاج الحكومي هذا المنهاج الذي يعرضه رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب بحيث يرتبط مع الحصول على الثقة على أسماء أعضاء وزارته وذلك بالأغلبية المطلقة (١٠)

كما تم النص ضمن صلاحيات مجلس الوزراء على تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة، وكذلك على اعداد مشروع الموازنة العامة و الحساب الختامي **وخطط التنمية** .(١١)

كما تم النص ضمن الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم على (رسم سياسات التنمية والتخطيط العام).(١٢)

الأسس القانونية لدور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستديمة

نصت الفقرة أولا من المادة الثالثة من قانون الإدارة المالية و الدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل على انه(تعد وزاتي التخطيط والمالية ابتداءا من شهر اذار من كل سنة تقريرا عن أولويات السياسة المالية والاستراتيجية والبرنامج الحكومي والتوصيات المركزية لاتجاهات الموازنة العامة الاتحادية للدولة من حيث عناصرها وحجمها و توزيعها وظيفيا وقطاعيا ....).[١٣]

كما نصت الفقرة أولا من المادة الرابعة من القانون المذكور على انه (تعد الموازنة العامة الاتحادية على أساس تقديرات التنمية الاقتصادية والسعي لاستقرار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة والسياسة الاقتصادية والتطابق مع البرنامج الحكومي والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والمخاطر المتوقعة لضمان تقويم الوضع المالي في العراق ....).

ونصت الفقرة ٣ من المادة الرابعة على انه (تعد وزارتا التخطيط والمالية الاتحاديتان خلال شهر أيار من كل سنة المبادئ التوجيهية في ضوء اهداف السياسة المالية المحددة في التقرير المعتمد طبقا (٣) من هذا القانون مع توضيح المعالم الاقتصادية الرئيسية المستندة الى خطة التنمية الوطنية والمؤشرات الواقعية للاقتصاد الكلي ....).[١٤]

هذا إضافة الى انه (تلتزم الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و الإقليم والمحافظة ومجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم عند اعداد تخمينات وتقديرات الموازنة العامة بالأخذ بالأولويات و الأهمية النسبية في ضوء المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في البند (ثالثا) من المادة (٤) من هذا القانون) .[١٥]

كما نلاحظ ان وزيري التخطيط والمالية الاتحاديين يقدمان توصيات الى مجلس الوزراء في مطلع شهر أيلول من كل سنة مرفق معه وثيقة السياسة المالية وتتضمن اهداف وقواعد السياسة المالية المعتمدة في اعداد قانون الموازنة العامة الاتحادية وكذلك السياسات الجديدة التي تضمنتها الموازنة السنوية و تأثيراتها المالية المحددة .[١٦]

وبهذا نلاحظ ان قانون الإدارة المالية و الدين العام زاخر بالنصوص المشيرة الى عملية التنمية وبالأخص ما يتضمنه هذا المصطلح وهي التنمية المستديمة ، كما ظهر لنا ان بناء التنمية له أسس على السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة ان تتقيد بها وتضعها نصب عينيها عند وضع الموازنة العامة كما يرفق جنبا بجنب مع الموازنة العامة عند ايصالها الى السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب ، وبما ان هذه الإجراءات والمضامين ثبتت في القانون لذا وجب على السلطة التنفيذية التقيد بها وعدم الخروج عنها والا اتصف عملها بالقصور ومن الممكن ان تحاسب عليها عند اغفالها لهذه النصوص ،ويعد عملها دون هذه الوثائق والخطط معيبا يستلزم مطالبة السلطة المختصة بها .

الأسس التي توفرها الموازنة العامة لتحقيق التنمية المستديمة تنبع من كون الموازنة هي الأداة الانفاقية الرسمية لتحقيق التنمية بأوجهها المتعددة ، كما ان الموازنة العامة تبين المصادر الايرادية التي من خلالها يمكن الحصول على الايرادات اللازمة لتنفيذ التنمية المستديمة فبدون الإيرادات وتنظيم مبالغها ومقاديرها لا يمكن وضع الخطة الاستراتيجية موضع تنفيذ ، اذا الأسس المالية الرئيسية لتحقيق التنمية المستديمة هي بنود الموازنة العامة بما تحتويه من أوجه الانفاق وما تحتويه من أوجه الايرادات ، صور الانفاق العام متعددة الجارية و الاستثمارية ، ومن أهمها الرواتب يقدم تقرير "مرصد الانفاق الاجتماعي للدول العربية: نحو جعل الميزانيات أكثر إنصافا وكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، الذي أعدته إلاسكوا بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة)اليونيسف)، تقييماً رائدا للإنفاق على السياسات الاجتماعية في المنطقةً العربية، مع تحليل مفصل لاتجاهات والقضايا، فضال عن توصيات حول كيفية استخدام هذا النوع من إلانفاق لزيادة زخم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس إلانفاق الاجتماعي العام مجرد إعانات اختيارية تقدمها الحكومات للناس، بل استثمارات أساسية في رأس المال البشري، ومحركات لزيادة الانتاجية، وأدوات لتصحيح عدم إلانصاف.

أما التوجه آلاخر المثير للقلق فهو أن نحو ٨٠ في المائة من الانفاق الاجتماعي في المنطقة يذهب إلى النفقات الجارية على ألاجور والمرتبات والتحويلالت العامة، مما يحد بشكل كبير من النفقات الرأسمالية، وبالتالي آفاق تعزيز إلانتاجية

إعادة ترتيب أولويات الميزانيات العامة وتوجيه ١ . المخصصات إلى مجالات السياسات الاجتماعية الحاسمة. في الكثير من الحالات، سينطوي اتباع مزيج متوازن من النفقات على تحقيق توجيه أفضل للنفقات على الحماية الاجتماعية، وزيادة التحويلات العامةً إلى القضايا المدرجة حاليا على هامش الميزانيات العامة. ومن ألامثلة على ذلك زيادة القدرات بين الشباب وجهود البحث والتطوير [١٧]

اما بالنسبة للإيرادات

لا يخفى على القارئ الكريم تعدد صور الإيرادات العامة للدولة أهمها الإيرادات من أملاك الدولة

الإيرادات من الضرائب

الإيرادات من الرسوم

إيرادات الدولة من القروض العامة

ولكل من هذه الإيرادات دور مهم بل أدوار متعددة لتحقيق اهداف مختلفة في الشؤون الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية ، وذلك تبعا للظروف المحيطة بالدول و الأوضاع ونظم الحكم والخطط المؤسساتية ومنها تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تمت التوصية عبر مرصد الانفاق الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة

تحسين تعبئة إلايرادات المحلية من خلال زيادة تحصيل ٧ .الضرائب، وإعادة تقييم القاعدة الضريبية، وتعزيز إلانصاف الضريبي والطابع التصاعدي للضرائب، ومعالجة أوجه عدم الكفاءة الضريبية، ومراقبة التدفقات المالية غير المشروعة. ينبغي أن تنطوي زيادة تحصيل الضرائب على إقرار إلاصلاحات الضريبية والاستثمار في الخدمات تحسين تعبئة إلايرادات المحلية من خلال زيادة تحصيل ٧ .الضرائب، وإعادة تقييم القاعدة الضريبية، وتعزيز إلانصاف الضريبي والطابع التصاعدي للضرائب، ومعالجة أوجه عدم الكفاءة الضريبية، ومراقبة التدفقات المالية غير المشروعة. ينبغي أن تنطوي زيادة تحصيل الضرائب على إقرار إلاصلاحات الضريبية والاستثمار في الخدمات العامة ذات الجودة التي توحي بالثقة وتخلق تقبلاً بين دافعي الضرائب. ومن المهم إعادة النظر في السياسةً الضريبية في المنطقة العربية نظرا إلى حجمٌ تسرٌ بـ الايرادات الضريبية وتجاوزاتها، مثل التهرب الضريبي والتلاعب بالفواتير التجارية والتجنب الضريبي.[١٩]

إضافة الى ان اشكال الموازنات العامة تعكس كل منها إمكانية تحقيق وظيفة معينة كوظيفة الرقابة الحسابية –موازنة البنود و الاعتمادات – والرقابة التقييمية والتي تشمل تقييم الأداء للوحدات الحكومية – الموازنة الصفرية – وظيفة التخطيط والتنبؤ وترشيد الانفاق العام –موازنة التخطيط والبرمجة .[٢٠]

فتظهر أهمية الموازنة العامة في ارتباطها الوثيق بالاقتصاد القومي وتحقيقها لاهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فهي لم تعد جرد تقدير لنفقات الدولة وايراداتها.

الهوامش

(1)https://www.diplomaie.gouv.fr

(٢) htt//www.eionet.europa.au مقال بعنوان مبدأ الاستدامة منشور على الموقع الالكتروني

(٣) د. لبنان هاتف الشامي ، د. اسراء علاء الدين نوري ، واقع التنمية المستدامة في العراق –المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ،بحث منشور في العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ٢٠١٩ ، ص ٢٤٧.

(٤) مقال بعنوان اهداف التنمية المستدامة منشور على الموقع

https://www.undp.org/ar/iraq/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

(٥) المصدر السابق أعلاه .

(٦) مقال منشور على الموقع الالكترونيhttps://www.undp.org/ar/iraq/nbdht

(7)https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81-%D9%88%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

(٨) الفقرة الرابعة والخامسة عشر من المادة الثانية من النظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٩ .

(٩) د. خالد شحادة الخطيب ،د. احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٧،ص ٣٦٨.

(١٠) الفقرة الرابعة من المادة ٧٦ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

(١١) الفقرة أولا ورابعا من المادة ٨٠ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

(١٢) المادة ١١٤ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

(١٣) قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة٢٠١٩ المعدل المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٥٥٠ بتاريخ ٥/٨/ ٢٠١٩ .

(١٤) قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل .

(١٥) المادة ٧ من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل .

(١٦) الفقرة أولا من المادة ٨ من قانون الإدارة المالية و الدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل .

(١٧) تقرير مرصد الانفاق/ وفعالية لتحقيق اهداف التنية المستدامة https://www.unicef.org الاجتماعي للدول العربية –نحو جعل الميزانيا ت اكثر انصافا وكفاءة.

(18)https://www.unicef.org/mena/media/20071/file/social-expenditure-monitor-budgets-sdgs-policy-brief-

https://www.unicef.org/mena/media/20071/file/social-expenditure-monitor-budgets-sdgs-policy-brief-

(١٩) د. سعيد عبد العزيز عتمان ، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٨ ،ص ٥٨٢ .

(٢٠) د. سعيد عبد العزيز عتمان ، المصدر السابق ، ص ٥٨٢ .